الأمم المتحدة

E/CN.6/2013/NGO/173

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 December 2012
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من منظمة النور العالمية – مؤسسة كريستوفل للتنمية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

170113 160113 12-63803X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

منع العنف ضد الفتيات والنساء ذوات الإعاقة

إن منظمة النور العالمية – مؤسسة كريستوفل للتنمية، هي اتحاد أوروبي مؤلف من منظمات وطنية غير حكومية معنية بالتنمية، وهي ملتزمة بإنقاذ حاسة البصر لدى الأشخاص ذوي الإعاقة وتحسين نوعية حياتهم والدفاع عن حقوقهم في المناطق المحرومة من العالم. ويركز عملنا على ما يلي:

(أ) الوقاية من العمى واستعادة البصر؛

(ب) بذل جهود لإعمال الحق في إعادة التأهيل، وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، وخصوصا المكفوفين؛

(ج) الوقاية من وقوع حالات الإعاقة ومعالجتها؛

(د) تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

في الفقرة ٩٨ من التقرير الأخير للمُقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة، أسبابه وعواقبه، رشيدة مانجو (A/67/227)، توصي المقررة بأنه ينبغي للدول أن تكفل استجابة ودعم قطاع العدالة للنساء ذوات الإعاقة اللاتي يبلغن عن حالات العنف، وأنه ينبغي لوكالات الأمم المتحدة وبرامجها أن تُعنى بشكل متزايد بمسألة العنف ضد النساء ذوات الإعاقة.

الفتيات والنساء ذوات الإعاقة أكثر عرضة للعنف

في الفقرة ٣٢ من التقرير، تلاحظ المقررة الخاصة أن النساء ذوات الإعاقة عرضة بشكل كبير لخطر العنف المستند إلى الصور النمطية والتحيزات الاجتماعية التي تحاول سلبهن صفة الإنسانية أو التعامل معهن كأطفال أو إقصائهن أو عزلهن، وتستهدفهم بالعنف الجنسي وغيره من أشكال العنف. ويترتب على العنف أيضا الإسهام في وقوع حالات الإعاقة لدى النساء.

وفي الفقرة ٣١، قالت المقررة إن العنف ضد النساء ذوات الإعاقة يحدث في مجالات عديدة، من بينها المنزل، والمجتمع المحلي، وفي صورة عنف ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه، وكعنف ضد النساء في المجال عبر الوطني. وأشكال العنف الذي تتعرض له النساء ذوات الإعاقة قد تكون ذات طابع بدني أو نفسي أو جنسي أو مالي، وتشمل الإهمال، والعزل الاجتماعي، والكيد، والتحقير، والاحتجاز، والحرمان من الرعاية الصحية، والتعقيم القسري، والإيداع في مؤسسات العلاج النفسي.

وفي الفقرة نفسها، لاحظت أن النساء ذوات الإعاقة أكثر عرضة بمقدار الضعف للعنف العائلي مقارنة بالنساء غير المعاقات، ويُرجَّح أن يتعرضن للإساءة على مدى فترة أطول من الوقت وأن يعانين من إصابات أشد نتيجة للعنف.

وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت ما يلي:

(أ) كثيرا ما تُعامَل النساء ذوات الإعاقة كما لو كنّ يفتقرن، أو ينبغي أن يفتقرن، إلى التحكم في خياراتهن الجنسية والإنجابية (الفقرة ٣٦)؛

(ب) في حالات العنف العائلي، قد تخشى النساء ذوات الإعاقة الإبلاغ عن المسيء إليهن أو تركه بسبب التبعية العاطفية أو المالية أو البدنية؛ وربما خشين أيضا فقدان حضانة أطفالهن (الفقرة ٣٤).

الالتزامات المتعهد بها

تحث منظمة النور العالمية بالتالي لجنة وضع المرأة على الوفاء بالالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية حقوق الطفل.

وعلاوة على ذلك، تود منظمة النور العالمية أن تذكّر اللجنة باتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن الالتزامات المتعهد بها في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٠، الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠.

أشكال متعددة ومتفاقمة للتمييز

في ذلك الجزء، أكد الوزراء ورؤساء الوفود المشاركون على ضرورة اتخاذ تدابير لضمان عدم تعرض النساء والفتيات ذوات الإعاقة لأشكال متعددة أو متفاقمة من التمييز، أو استبعادهن من المشاركة في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وأكدوا أيضا في ذلك الصدد، ضرورة كفالة حصولهن على التعليم على جميع المستويات على قدم المساواة مع غيرهن، بما في ذلك التدريب التقني والمهني والبرامج المناسبة لإعادة التأهيل والرعاية والخدمات الصحية وفرص العمل، وذلك لحماية وتعزيز جميع حقوقهن الإنسانية، والقضاء على أوجه عدم المساواة القائمة بين الرجال والنساء ذوي الإعاقة.

كما أكدوا على الحاجة إلى اتباع نهج شامل لإنهاء جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات في جميع القطاعات، بوسائل منها المبادرات الرامية إلى منع ومكافحة العنف

القائم على نوع الجنس، وتشجيع ودعم الجهود التي يبذلها الرجال والفتيان للقيام بدور نشط في منع جميع أشكال العنف، وخاصة العنف القائم على نوع الجنس، والقضاء عليها، وزيادة الوعي بمسؤوليتهم فيما يتعلق بوضع حد لدوامة العنف.

وفي تقرير شامل قدم إلى الدراسة التحليلية التي أجرتها الأمم المتحدة بشأن العنف ضد النساء ذوات الإعاقة، أكدت الرابطة الأسترالية لذوات الإعاقة تأكيدا شديدا على أهمية الحصول على التعليم (بما في ذلك التثقيف في مجال حقوق الإنسان)، والحصول على خدمات الرعاية الصحية (بما في ذلك الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية)، وإمكانية اللجوء إلى العدالة بوصفها تدابير وقائية هامة.

التأهيل المجتمعي

إن التأهيل المجتمعي، الذي عرفته منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية في عام ٢٠٠٤ بوصفه استراتيجية، ضمن التنمية المجتمعية العامة، لإعادة التأهيل، وتحقيق تكافؤ الفرص، والحد من الفقر، والإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة، يلعب دورا هاما في الوقاية من العنف. وتطبيق التأهيل المجتمعي ينمو بسرعة كبيرة، ويتم تنفيذه من خلال الجهود المتضافرة للأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم وأسرهم والمنظمات والمجتمعات المحلية والخدمات ذات الصلة المقدمة من المنظمات الحكومية وغير الحكومية في مجالات الصحة والتعليم والخدمات المهنية والاجتماعية وغيرها.

ويعتبر التأهيل المجتمعي في يومنا هذا استراتيجية لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، وتكريس حقوقهم، وكفالة تكافؤ الفرص لهم. وقد تغيرت ممارسة التأهيل المجتمعي من منهج لتقديم الخدمات ذات المنحى الطبي، وفي كثير من الأحيان في قطاع واحد (مثل الصحة أو التعليم)، إلى نهج شامل، متعدد القطاعات، قائم على الحقوق، يركز على إقامة مجتمعات شاملة للجميع تكفل حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على جميع فوائد التنمية المتوفرة لجميع الأشخاص الآخرين في مجتمعاتهم.

إن استناد التأهيل المجتمعي إلى المجتمع، فضلا عن المنهجية التشاركية المتبعة فيه، يعتبران أساسا جيدا لتغيير المواقف والهياكل بطريقة مجدية ومستدامة. وبهذا يمكن بشكل ملحوظ تقليل القوالب النمطية والأحكام المسبقة التي تزيد من احتمال التعرض للعنف. والتأهيل المجتمعي يتبع نهجا شاملا يشمل تناول جميع مجالات ومناحي الحياة، مثل الصحة والتعليم والقضايا الاجتماعية وسبل العيش والتمكين، والعمل فيها، مما يسهم في الحماية من العنف.

وتقوية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم عنصرا يشكلان عنصرا حاسما في منهجية التأهيل المجتمعي. وهذا ما يسهم أيضا في تمكين النساء أنفسهن العاملات في هذا المجال والمساهمات في الجهود التي تمنع العنف وغيره من أشكال سوء المعاملة.

الرصد المستقل لمنع العنف

ضمن جهود الوقاية، هناك أداة مفيدة ينبغي تنفيذها على وجه السرعة، ألا وهي الالتزام المنصوص عليه في المادة ١٦ (٣) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لضمان خضوع جميع المرافق والبرامج المعدة لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة لرصد فعال من جانب سلطات مستقلة من أجل منع وقوع جميع أشكال العنف والاستغلال وسوء المعاملة.